الأنباء
الاحد 1 اكتوبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

بروز دولة جديدة على الساحة النفطية وسط تضارب سياسي دولي

بهبهاني: انفصال كردستان يهدد منظومة «أوبيك»

أحمد مغربي

قال الخبير والاستشاري النفطي د.عبدالسميع بهبهاني ان منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك» متضررة من انفصال كردستان العراق، وهناك أضرار محتملة على «أوبيك» في انخفاض انتاج العراق لفترة لا تقل عن سنة (2018) بمقدار 650 ألف برميل يوميا، وهو ما قد يؤدي الى الإسراع في توازن السوق وهو إيجابي لفترة قصيرة.

وذكر بهبهاني، الذي يتقلد منصب مدير شركة أسكا للاستشارات البترولية، انه سيبرز على الساحة النفطية دولة او عضو جديد في «أوبيك» مؤثر وسط التضارب السياسي هو في الواقع إضافة تعقيد الى منظومة «أوبيك»، ولم يستبعد بهبهاني احتمالية فلتان التزام الدول الأعضاء من أهداف خفض إنتاج النفط وتأجيل التوازن المنشود.

وحول المؤثرات التي انعكست على أسعار النفط، قال بهبهاني انه خلال شهر سبتمبر الماضي حدثت عدة تغيرات لمنحنى سعر خامي برنت وتكساس المتوسط ما يؤشر الى طروء عوامل مختلفة أثرت على الخامين، مبينا ان خام برنت ارتفع من 50,8 إلى 58,6 دولارا للبرميل (اي بفارق 8,15 دولارات)، بينما ارتفع خام تكساس المتوسط من 45,9 الى 52,1 دولارا للبرميل (أي بفارق 3,84 دولارات).

وذكر بهبهاني ان الفارق بين خام برنت وخام تكساس ارتفع من 4,9 دولارات الى 6,5 دولارات (اي بمقدار 1,6 الى دولارين)، وهذا يؤشر الى أن العوامل المباشرة المؤثرة مختلفة بين الخامين.

د.عبدالسميع بهبهاني

انخفاض إنتاج العراق سيؤدي للإسراع في توازن السوق لفترة قصيرة

الكل يتضرر من الانفصال.. وتركيا تفقد جدوى موقعها كحلقة وصل تجارية

مؤشرات خام تكساس

ورصد بهبهاني 4 عوامل أساسية ذات اثر مباشر على خام تكساس خلال شهر سبتمبر وهي:

1ـ إعصار «هارفي»، 18 أغسطس، الذي أغلق 30 مصفاة في خليج المكسيك بين تكساس ولويزيانا لمدة أكثر من أسبوعين ما أدى الى تكدس النفط الخام في مجمع «كوشنج» اكلاهوما.

2ـ إعلان وكالة الطاقة الأميركية (المتفائل) في فبراير عن زيادة توقعات انتاج الصخري في 2018 الى 1 مليون برميل يوميا.

* وهذان العاملان أوحيا الى توقعات وفرة المعروض ومن ثم هبوط سعر نفط تكساس وزيادة الفارق مع خام برنت الى 6 دولارات للبرميل.

3 ـ ارتفاع ملحوظ للدولار أمام اليورو ما اثر على قرار المركزي الأميركي (FED) في تأجيل رفع الفائدة.

4 ـ البعد الجيوسياسي حول تصاعد التوتر بين كوريا الشمالية وبعض دول آسيا وبين الولايات المتحدة ما اثر على زيادة مخزون البنزين وانخفاض المخزون التجاري وفي أجواء التوتر السياسي إشارة الى عدم استقرار قادمة.

وقال ان عوامل الأثر المباشر السابقة إضافة الى الإطالة في قرار الموافقة للتصدير الخارجي أثرا على خام تكساس أدى الى توقعات وفرة المعروض ما غلب عليه طابع التشاؤم أكبر من التفاؤل، فانخفضت أسعار خام تكساس المتوسط وزاد الفرق بينه وبين برنت.

مؤشرات خام برنت

وذكر بهبهاني أن أسعار خام برنت غلب عليه الأثر الجيوسياسي المباشر، حيث بعد توترات الحرب الاقتصادية الباردة بين أكبر اقتصادين يبرز توتر قادم مباشر أثر في محيط رابع أكبر مخزون نفطي وثالث أكبر منتج للنفط وهي العراق، ونزاع انفصال إقليم كردستان (45 مليار برميل).

وقال ان كردستان تحوي المناطق النفطية كركوك (50٪ من إنتاج كردستان)، السليمانية وأربيل (المثبت فيها 25 ـ 8 مليارات برميل نفطي مكافئ)، كردستان تصدر 650 ـ 450 ألف برميل من النفط العراقي (400 ألف برميل يوميا من حقول كركوك) وهذا التحول الجيوسياسي له آثاره على العراق وعلى الدول ذات العلاقة بل وحتى منظمة أوبيك.

وبين أن العراق متضرر لفقدانه إنتاج كركوك 400 ألف برميل يوميا، وفقدان مخزون نفط (كردستان) المثبت منه 25 ـ 8 مليارات برميل (30٪ من المخزون العراقي) وفقدان أنبوب نقل النفط العراق/تركيا «سيهان».

وحول الأضرار التي ستتأثر بها إيران، رصدها بهبهاني في تأثر أنبوب الغاز (تحت التأسيس) الى أوروبا من خلال تركيا الذي بدأت في إنشائه وحرب الحقول المشتركة بين إيران والعراق.

تركيا ضرر متسامح

وقال ان تركيا تضررت من انفصال كردستان، ولاسيما ان مرور أنبوبين من خلال كردستان وتركيا الى أوروبا وهما أنبوب النفط العراقي (سيهان) وأنبوب الغاز الإيراني وفقدان جدوى موقع تركيا الاقتصادي كحلقة وصل بين آسيا وروسيا وأوروبا وعرقلة التبادل التجاري، بين تركيا وإيران والذي يقدر بحوالي 30 مليار دولار، مشيرا الى أن هذا الضرر متسامح قابل ان يساوم بالمحفزات الاقتصادية والنفطية بين كردستان وتركيا وقابل ان ينتهي بمنافع تركية.

كردستان الجديدة متضررة

وقال ان كردستان الجديدة متضررة من التالي:

ـ عبء كبير مباشر على ميزانية الدولة من رواتب وديون والتزامات لشركات تصل الى اكثر من 9 مليارات دولار.

ـ حصار اقتصادي وحروب وعدم استقرار قد يمتد الى اكثر من 3 أعوام.

فالعامل الجيوسياسي القادم المؤثر في خام برنت حقيقي واحتمال ان يؤدي الى نقص كبير في الإمداد ومع زيادة الطلب سيؤدي الى فترة «تذبذبات» قوية للنفط مع ارتفاع ملحوظ لمنحنى سعري فقاعي وقد بانت بوادره.

بتكلفة تتراوح بين 260 و300 مليون دولار

انتهاء أعمال التصميم لتحديث محطة «تعزيز الغاز 160»

محمود عيسى

ذكرت مصادر صناعية مطلعة عن استكمال اعمال التصميم المتعلقة بمشروع تحديث محطة تعزيز الغاز رقم 160 التابعة لشركة نفط الكويت.

وأبلغت المصادر مجلة ميد بأنه من المتوقع أن تقوم الشركة بتوجيه الدعوة للشركات المعنية لتقديم عروضها بشأن عقد المشروع المقرر تنفيذه وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء EPC مطلع عام 2018، كما قالت ان الميزانية المرصودة لتنفيذه قد تتراوح بين 260 مليون و300 مليون دولار.

ومن المقرر ان يشمل نطاق تحديث المحطة بين امور اخرى اضافة وحدة قطر أخرى إلى المنشأة، الواقعة جنوب شرقي الكويت.

وكان العقد الأصلي المقرر تنفيذه وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء EPC لمشروع محطة التعزيز تبلغ قيمته 649 مليون دولار، علما ان شركة سايبيم الايطالية كانت قد فازت به في عام 2008.

تجدر الاشارة الى ان محطة تعزيز الغاز 160 انشئت في الاصل مع قطاري ضغط متطابقين في مرحلة واحدة، لتعمل بطاقة نقل تبلغ 249 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الحامض من مراكز التجميع ذوات الارقام 3 و4 و6 و7 و21 التابعة لشركة نفط الكويت.

«النفط الكويتي» ينخفض إلى 53,8 دولارا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 41 سنتا بنسبة 0,7٪ ليبلغ 53,85 دولارا للبرميل، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية، ارتفعت أسعار النفط نهاية تداولات الأسبوع بفعل الاضطرابات في إقليم كردستان العراق، ما قد يؤدي إلى تجدد الصراع في المنطقة الغنية بالنفط.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 13 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 57,54 دولارا، كما ارتفع سعر برميل النفط الخام الأميركي 11 سنتا ليصل إلى مستوى 51,67 دولارا.

الإغلاق الأسبوعي

د.فيصل مرزا مستشار في شؤون الطاقة وتسويق النفط

أسواق النفط بدأت التأهب لشح الإمدادات!

في السابق، شغل المناصب التالية:
- مدير تسويق النفط الخام في أرامكو السعودية في آسيا والمحيط الهادي
- مدير دراسات الطاقة في منظمة أوبيك

أسعار النفط عند الإغلاق الأسبوعي تباينت، حيث ارتفع خام نايمكس إلى 51,67 دولارا مستقرا فوق حاجز الخمسين دولارا للأسبوع الثاني على التوالي، بينما انخفض خام برنت انخفاضا طفيفا إلى 56,79 دولارا عند الإغلاق الأسبوعي، ولكنه لا يزال مستقرا فوق 55 دولارا للأسبوع الثاني على التوالي.

هذا، وقد اقترب خام برنت من تسجيل أعلى متوسط له هذا العام بعد أن كان متوسط شهر فبراير عند 54,87 دولارا هو الأعلى، أما أقل متوسط لخام برنت هذا العام فكان في شهر يونيو عند 46,37 دولارا، وبذلك فهو يتجه إلى تسجيل أعلى مستوى له منذ شهر يوليو 2015، إذا تخطى متوسطه 56,56 دولارا في الأسبوع المقبل، موسعا نطاق التحرك الضيق منذ مطلع العام صعودا وهبوطا إلى 10 دولارات.

هذا، وعند مطلع الأسبوع الماضي ارتفع خام برنت إلى قرابة 60 دولارا، لكنه تراجع بعد أن أظهرت البيانات الأميركية انخفاضا طفيفا في الإنفاق الاستهلاكي نتيجة لضعف الطلب على البنزين، وهذا يعتبر بديهيا عند الانتهاء من موسم الصيف والإجازات، ولكن لماذا لم تؤثر هذه الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي على أسعار النفط صعودا عند مطلع موسم الصيف عندما كان سعر خام برنت في أدنى مستوياته لهذا العام؟!

وبدا واضحا أن الطلب القوي على النفط ليس فقط مع تجدد الطلب من المصافي الأميركية التي استأنفت عملياتها بعد تعطيل الإعصار، ولكن من أغلب المصافي الآسيوية التي تتأهب لطلب الشتاء القوي على زيوت التدفئة، وبات من الواضح أن أسواق النفط تخطت مرحلة التوازن وبدأت المخاوف بشأن شح الإمدادات القادم لا محالة حتى وإن لم تتوقف تدفقات النفط من منطقة كردستان العراق المتجهة إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، الذي تغذي إمداداته المصافي الأوروبية على البحر المتوسط، حيث تنتج حكومة إقليم كردستان حوالي 570 ألف برميل يوميا من النفط الخام، هذا بالإضافة إلى ما يقرب من 600 ألف برميل من شركة نفط شمال العراق، ما يمثل مجتمعا أكثر من مليون برميل يوميا من التدفقات النفطية عبر خط أنابيب جيهان مهددة بالتوقف.

هذا، بالإضافة إلى التباطؤ في أنشطة الاستكشافات ومشاريع المنبع في السنوات الثلاث الماضية لأدنى المستويات منذ عام 1940، والذي من شأنه أن يؤثر على الإمدادات العالمية التي لن تستطيع أن تواكب الزيادة المقبلة في الطلب العالمي الذي سيعاني من نقص الإمدادات القادم مع معدلات الهبوط الطبيعية مع تقادم حقول النفط، وهذا ما تستمر في تجاهله شركات النفط العالمية بعد تأثير انخفاض الأسعار منذ منتصف 2014 على استثمارات المنبع، وبالتالي نقص قادم لا محالة في إمدادات النفط العالمية في ظل التزايد المضطرد في الطلب على الطاقة مدفوع بقوة بالتغيرات الاقتصادية والديموغرافية القادمة في العقدين المقبلين.

أسعار خامي نايمكس وبرنت عند الإغلاق الأسبوعي

	September 22	September 29	الفرق
خام نايمكس	$ 50.66	$ 51.67	$ +1.01
خام برنت	$ 56.86	$ 56.79	$ -0.07

تقرير الشال

منذ بداية 2017.. ونصف الشركات المدرجة غير سائلة

4,7 مليارات دينار ارتفاع ثروة المستثمرين في البورصة

حققت البورصة في الربع الثالث من العام الحالي أفضل أداء نتيجة ارتفاع أهم مؤشراتها، أي مؤشر الشال ومؤشري البورصة الوزني وكويت 15، بالإضافة إلى ارتفاع كبير في السيولة، وهو المؤشر الأهم، وذلك لأن ارتفاعها حافظ على وتيرة التصاعد مع نهاية الربع خلافا للربع الثاني، وثانيا لانحيازها لشركات التشغيل. ومؤشر الشال ارتفع بنحو 46,7 نقطة أو نحو 12,3٪ مقارنة بنهاية الربع الثاني، وارتفعت مؤشرات البورصة ما بين الربعين بنحو 7,9٪ للوزني ونحو 9,6٪ لكويت 15، بينما انخفض المؤشر السعري 1,2٪، وتفوق أداء المؤشرات الوزنية على المؤشر السعري تطور صحيح وصحي إن استمر.

والسيولة خلال الربع كانت في تصاعد، حيث بلغت قيمة التداول اليومي ليوليو نحو 13,7 مليون دينار مرتفعا من مستوى 8,4 ملايين دينار في يونيو، وارتفعت قليلا إلى 14,6 مليون دينار في أغسطس، ثم قفزت إلى 25,1 مليون دينار في سبتمبر. وأدت مكاسب كل من شهري أغسطس وسبتمبر إلى ارتفاع في قيمة الشركات المدرجة منذ بداية العام ـ ثروة المستثمرين ـ بنحو 4,721 مليارات دينار، وبلغت مكاسب المؤشرات منذ بداية العام، نحو 13,3٪ لمؤشر البورصة الوزني، ونحو 12,7٪ لمؤشر كويت 15، ونحو 16,2٪ لمؤشر البورصة السعري. ورغم بعض التوجهات الصحية مؤخرا في تداولات البورصة، إلا أن نحو نصف الشركات المدرجة ما زالت غير سائلة ولم تحظ سوى بنحو 3,9٪ فقط من سيولة البورصة خلال ما مضى من العام الحالي، وما زالت 50 شركة مدرجة لم تحظ سوى بنحو 0,5٪ فقط من سيولة البورصة، وظلت شركة واحدة من دون تداول. وظلت هناك شركات مضاربية نشطة، حيث حظيت 15 شركة قيمتها السوقية لا تزيد على 1,7٪ فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 20,1٪ من سيولة البورصة. وما يثير بعض القلق، هو ذلك التذبذب الحاد في سيولة البورصة، بينما بلغت قيمة التداول اليومي 53,9 مليون دينار في يناير 2017 ومع ارتفاعها انحازت بشدة تجاه المضاربة، هبطت بشدة لتبلغ 8,4 ملايين دينار في يونيو، ثم لترتفع إلى معدل 25,1 مليون دينار في سبتمبر مع بعض النضج.

5 مليارات دينار عجز متوقع للموازنة الحالية

تطرق «الشال» إلى تقرير وزارة المالية حول المتابعة الشهرية للإدارة المالية للدولة، لغاية أغسطس 2017، حيث أشار إلى استمرار الانخفاض في جانب الإيرادات، فحتى 31 /08/ 2017، أي الـ 5 شهور الأولى من السنة المالية الحالية 2017 /2018، بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 5,7 مليارات دينار، أو ما نسبته 42,9٪ من جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 13,3 مليار دينار.

وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات النفطية، الفعلية، حتى 31/ 08/ 2017، نحو 5,3 مليارات دينار، أي بما نسبته 45,3٪ من الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية الحالية بكاملها، والبالغة نحو 11,7 مليار دينار، وبما نسبته 92,7٪ من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 47,5 دولارا خلال فترة الـ 5 شهور. وتم تحصيل نحو 420,5 مليون دينار، إيرادات غير نفطية خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 84,1 مليون دينار، بينما كان المقدر في الموازنة للسنة المالية الحالية بكاملها، نحو 1,634 مليار دينار، أي إن المحقق سيكون أدنى للسنة المالية بكاملها، بنحو 624,3 مليون دينار، عن ذلك المقدر.

وكانت اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 19,9 مليار دينار، وصرف، فعليا حتى 31/ 08/ 2017، نحو 5,2 مليارات دينار، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 1,04 مليار دينار.

ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة، مؤداها أن الموازنة، في نهاية الـ 5 شهور الأولى من السنة المالية الحالية، قد حققت فائضا بلغ نحو 488,938 مليون دينار، قبل خصم الـ10٪ من الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة، توقع التقرير أن يتحول الرقم الفائض إلى عجز في نهاية هذه الشهور الخمسة، ومع صدور الحساب الختامي، ورقم العجز يعتمد أساسا على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية أي الشهور الـ 7 المقبلة، من المتوقع أن يراوح ما بين 4,5 و5 مليارات دينار عند صدور الحساب الختامي.

342 مليون دينار مخصصات البنوك في النصف الأول بنمو 26٪

قال تقرير «الشال» إن قطاع البنوك حقق خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي نموا ملحوظا في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من 2016، إذ بلغت أرباح النصف الأول 2017، بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية، نحو 388 مليون دينار، وبارتفاع 30,8 مليون دينار، أو بنحو 8,6٪، مقارنة بنحو357,1 مليون دينار، للفترة ذاتها من 2016. وارتفع الربح التشغيلي للبنوك قبل خصم المخصصات بنحو 56,1 مليون دينار، أو 3,3٪، وصولا إلى 1,76 مليار دينار، مقارنة بنحو 1,70 مليار دينار، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنوك بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات، وانعكس الأثر مباشرة على ارتفاع قيمة صافي أرباح البنوك. وعند مقارنة أرباح الربع الثاني مع أرباح الربع الأول، نجدها انخفضت بنحو 2٪، وصولا إلى نحو 192 مليون دينار، بينما ارتفعت 10,5٪ عند مقارنتها مع أرباح الربع الثاني من 2016.

وعلى الرغم من نمو الإيرادات، إلا أن البنوك الكويتية استمرت في تطبيق سياسة حجز المخصصات مقابل القروض غير المنتظمة، فبلغ إجمالي المخصصات التي احتجزتها في النصف الأول نحو 342,4 مليون دينار مقارنة بنحو 272 مليون دينار للنصف الأول من العام الفائت، أي ارتفعت 25,9٪، ورغم أن ارتفاع إجمالي المخصصات قد يؤثر سلبا على قيمة صافي أرباح البنوك، إلا أنه تحوط مستحق في بقية تشغيل يشوبها الكثير من عدم اليقين.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها 5 بنوك، نحو 244,5 مليون دينار، ومثلت نحو 63٪ من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة 6,6٪ مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 143,4 مليون دينار، ومثلت نحو 37٪ من صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 12,2٪ عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال النصف الأول ظل ينمو بمعدلات أعلى.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوبا على أساس سنوي، نحو 14,8 مرة، مقارنة بنحو 14,1 مرة للفترة نفسها من العام الفائت، وارتفع العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي، إلى نحو 1,04٪، مقارنة بنحو 0,98٪، وارتفع معدل العائد على حقوق الملكية إلى نحو 8,3٪، مقارنة بنحو 7,9٪ للفترة نفسها العام السابق.

وذكر «تقرير مركز الجمان» أن نصيب «بنك الكويت الوطني»، من صافي القروض والسلفيات، بلغ نحو 32,2٪، و20٪ لـ «بيتك»، أي أن اثنين من البنوك استحوذا على 52,2٪ منها، واكتفت البنوك الثمانية الأخرى بأقل من النصف، أو بما نسبته 47,8٪، أدناها «بنك وربة» بنسبة 2,5٪، ثم «بنك الكويت الدولي» بنسبة 3٪، وهما بنكان إسلاميان.